



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية

حزيران / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN

JUNE / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٢٩

أخبار مصرفية محلية

٣١

صحافة متخصصة أجنبية



عودة التسليفات تساهم في استعادة الودائع

في خضم الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد اللبناني، كما واستعادة الودائع، تبرز أهمية عودة القطاع المصرفي إلى ممارسة دوره الطبيعي، لا سيما في مجال التسليف.

أهمية إعادة القطاع المصرفي إلى التسليف

في إطار «المنتدى العقاري الثاني» الذي عُقد في بيروت، شدد حاكم مصرف لبنان بالإبانة، الدكتور وسيم منصور، على ضرورة إعادة القطاع المصرفي إلى عملية التسليف. وأوضح أن هذا الإجراء من شأنه تعزيز الحركة الاقتصادية، وزيادة السيولة في المصارف، مما يساهم تلقائياً في المساعي الرامية لردّ أموال المودعين. إن هذا المطلب أساسي لجميع الأطراف، ويجب أن يلقى الترحيب على اعتبار أنه يخدم مصلحة الجميع.

دور المجلس النيابي في دعم المبادرة

تتطلب هذه الخطوة من المجلس النيابي أن يلاقي الدكتور منصور في منتصف الطريق، وذلك بإقرار قانون يضمن سداد القروض بعملة الاقتراض، خاصة أن الأموال المقترحة استخدمتها للتسليف هي من ودائع الـ «فريش دولار». هذا الإجراء يهدف إلى منع تحقيق المقترضين من جديد أرباحاً غير عادلة على حساب المودعين.

حماية أموال المودعين وتوجيهها نحو الإنتاجية

إن ودائع الـ «فريش دولار» محمية بنسبة 100٪ عبر التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان. في الوقت عينه، يبقى من المفيد توجيهها نحو الإنتاجية بما يصب في مصلحة الجميع. المصارف من ناحيتها تؤكد أنها لن تقدم على أي خطوة باتجاه التسليف ما لم تؤمن لها الأرضية القانونية الكافية والكفيلة بحماية هذا المسار بكافة تفاصيله.

النتائج المتوقعة

إن استعادة القطاع المصرفي لدوره بالإقراض يُعدّ أمراً أساسياً لعودة الثقة والازدهار الاقتصادي. بالتالي، إن الأهمية التي توليها خطط المعالجة المطروحة حالياً لعودة المصارف إلى التسليف، إنما تهدف إلى بلوغ النتائج التالية:

- تعزيز قدرة المصارف على ردّ أموال المودعين بوتيرة أسرع.
- تحفيز النمو الاقتصادي.
- إعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

الخلاصة

إذا كنت تريد من أحدهم أن يسدد لك ما تطالبه به، وَجَّهْهُ نحو الإنتاجية لأنها الوسيلة الفضلى لاستعادة أموالك. هذا النهج ليس مجرد خطوة إجرائية، بل هو ركيزة أساسية لبناء مستقبل اقتصادي مستدام يعيد الثقة للمودعين، ويحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو من جديد.

الأمين العام
الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

حزيران ٢٠٢٤

أولاً - الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٦٧٠٤ مليارات ليرة مقابل ٨٤٥٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٦٨٤٧ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٣١,٤% في النصف الأول من

العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩٩ مليون دولار مقابل ١٠٠ مليون دولار و٢٣٠ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٤,١% في النصف الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة في النصف الأول من السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
96	198	526	861	- العدد (آلاف)
38780	29514	16585	13906	- القيمة (مليار ليرة)
403958	149061	31530	16151	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
10	68	489	1022	- العدد (آلاف)
780	2173	5878	11384	- القيمة (مليون دولار)
78000	31956	12020	11139	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

بالعملات الأجنبية إلى ٧٤١٩ شيكاً بقيمة قاربت ١٠١,٤ مليون دولار.

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠% بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠%.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والليرة ٦٨٠ شيكاً بقيمة ١٢٢٠ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٥٧٩ شيكاً بقيمة ٢١,٨ مليون دولار أميركي. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٦٢٩ شيكاً قيمتها ٥٨٩٣ مليار ليرة، ووصل عدد الشيكات المتقاصة

الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة

جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير
في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.

- في حزيران ٢٠٢٤، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٤٢٣ مليون دولار، نتجت عن تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٤٦٦ مليون دولار مقابل ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٤٢ مليون دولار. وكانت الموجودات

الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ٢٠١ مليون دولار في أيار ٢٠٢٤، وتراجعت بحوالي ٨٨ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٣. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بقيمة ٣٦٣ مليون دولار نتج من ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٦٠٥ ملايين دولار) وتراجعها لدى المصارف والمؤسسات المالية (-٢٤٢ مليون دولار).

قطاع البناء

- في حزيران ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٨٦ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٦٥٥ ألف ٢م في الشهر الذي سبق و٣٤٥ ألف ٢م في حزيران ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٣٤,٨% في النصف الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4

مساحات البناء المرخص بها في النصف الأول من السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
3120	2314	6302	4283	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في حزيران ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٥٠٩ رحلات، وعدد الركاب القادمين ٤٠٦٥٩٦ شخصاً وعدد المغادرين ٣٠٠٣٦٢ شخصاً والعابرين ٦١٢ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٦٧٦ طناً مقابل ٢٣٦٢ طناً للبضائع المشحونة. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ٧,٤%، وحركة القادمين بنسبة ٥,٣%، وحركة المغادرين بنسبة ٥,١% في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٨,٠%.

- في حزيران ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١١١١,٠ مليار ليرة مقابل ١١٣٧,٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و٥٢,٢ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٣. على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٤١ ألف طن في أيار ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ١٨٣ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٢٦ ألف طن في أيار ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت انخفاضاً بسيطاً نسبته ٠,٣% في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.



جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
7,4-	24815	26787	حركة الطائرات (عدد)
	39,3	43,9	منها: حصة الميديل ايست، %
5,3-	1545398	1631446	حركة القادمين (عدد)
	37,6	40,9	منها: حصة الميديل ايست، %
5,1-	1450882	1529533	حركة المغادرين (عدد)
	39,0	42,7	منها: حصة الميديل ايست، %
61,9-	2161	5677	حركة العابرين (عدد)
18,0+	32946	27932	حركة شحن البضائع (طن)
	21,7	25,1	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٠٣٣٢ طناً والمشحونة ٧١٠٩٩ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧٧٠٠ مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٢٣,٢%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٥,٩%، فيما تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٣% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١,٨%.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء بنسبة ٠,٢٨% قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ٤١,٧٨% قياساً على حزيران ٢٠٢٣، حيث سجلت كل البنود ارتفاعاً بنسب متفاوتة باستثناء مؤشر الأثاث والتجهيزات المنزلية الذي سجل تراجعاً، علماً أن الزيادة الأكبر كانت في مؤشر أسعار التعليم.

بورصة بيروت

في حزيران ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٤٧٧٠١٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٨,٣ مليون دولار مقابل تداول ٤٩٥٥٠٤ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٢٥,٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١١٥٧٣٥٦ سهماً متداولاً بقيمة ٦٤,٠ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٣). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٦٥٤٣ مليون دولار مقابل ١٧١٢٥ مليون دولار و ١٧٦٨٠ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٨٨,٧% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٨,٩% للقطاع الصناعي و ٢,٣% للقطاع المصرفي.

وعند مقارنة حركة البورصة في النصف الأول من العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، يتبين الآتي :

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٢٨,٩ مليون سهم إلى ٥,٦ ملايين.

- ارتفاع قيمة التداول من ٢٣٧,٣ مليون دولار إلى ٢٤٤,١ مليوناً.



الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	إسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	إسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
100.0	2995	مجموع الصادرات السلعية	100.0	17524	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
259.4	197.5	62.0	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
131.1	(71.8)	202.9	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
51.9	24.5	27.4	(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
142.6	64.0	78.7	62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
201.0	9.2	191.8	(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
(423.2)	(465.6)	42.4	(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
			(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
			145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
			470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
			(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
			185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
			591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
362.9	(242.2)	605.1	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م^٢)
حزيران 2023 - حزيران 2024

المحافظات	حزيران 23	النسبة (%)	حزيران 24	النسبة (%)
بيروت	10461	3.03	9844	2.03
جبل لبنان	84337	24.44	162533	33.46
البقاع	30552	8.85	53383	10.99
الشمال (1)	1549	0.45	4488	0.92
الشمال (2)	46261	13.41	106173	21.86
الجنوب	108134	31.34	94814	19.52
النبطية	63746	18.47	54483	11.22
المجموع	345040	100.00	485718	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
حزيران 2023 - حزيران 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	عام	استيراد	تصدير	المجموع (طن)
حزيران 23	2749	2744	5493	427957	278782	706739	956	707695	2646	2663	5309
حزيران 24	2751	2758	5509	406596	300362	706958	612	707570	3676	2362	6038
التغير %	0.1	0.5	0.3	-5.0	7.7	0.0	-36.0	0.0	38.9	-11.3	13.7

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
أيار 2023 - أيار 2024

التغير %	أيار 2024	أيار 2023	
6.4	117	110	عدد البواخر
22.9	470332	382575	البضائع المفرغة (طن)
-5.6	71099	75353	البضائع المشحونة (طن)
17.4	17700	15076	المستوعبات المفرغة
-42.5	3052	5309	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).
وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل،

مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤

جدول رقم 4

بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة انخفضت بمقدار ٨٢٨٢ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات سندات.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهر، ٢٤ شهر، ٣٦ شهر، ٦٠ شهر، ٨٤ شهر، ١٢٠ شهر، ١٤٤ شهر و١٨٠ شهر) إلى ٨١٥٠٧ مليارات ليرة مقابل ٨٣١٩٧ مليار ليرة في نهاية الشهر

جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1
100,00	1,70	3,70	39,61	19,45	13,63	7,88	5,78	8,19	0,06	0,00	أيار 2023
100,00	1,74	3,77	39,26	19,79	13,57	7,79	5,90	8,18	0,00	0,00	حزيران 2024

المصدر: بيانات مصرف لبنان

غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتبتين كالآتي:

لم يُسجل تغيير يُذكر في حصص الفئات من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٩,٣٪ مقابل ١٩,٨٪ لفئة السبع سنوات و ١٣,٦٪ لفئة الخمس سنوات. أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة

جدول رقم 6 توزيع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و ٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة باليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

باليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر باليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبوندرز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنقلات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنقلات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصرف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

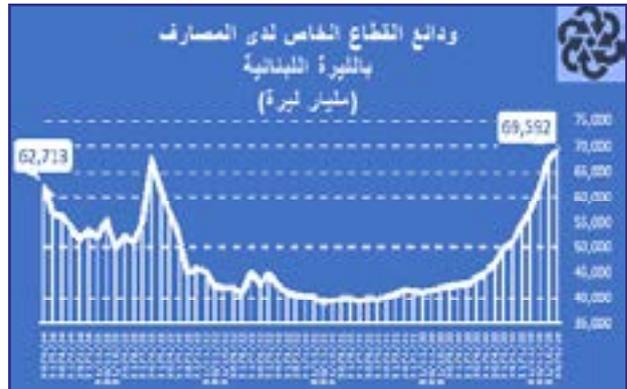
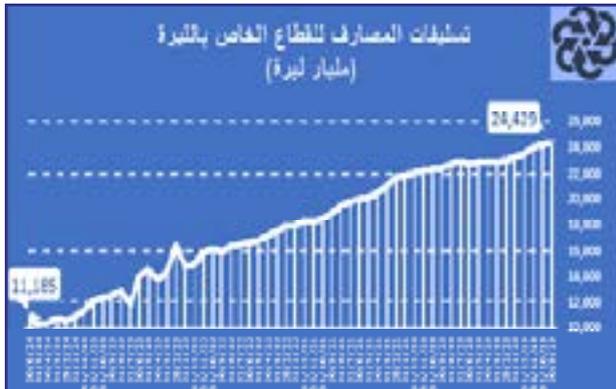
المصدر : مصرف لبنان

المصارف إلى ١١١٨٥ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤ مقابل ١٠٢٤٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤، و١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، علماً أنها تسجّل منحىً تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت وودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٦٢٧١٣ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٥٦٧٢٨ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ و٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. كما ارتفعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى



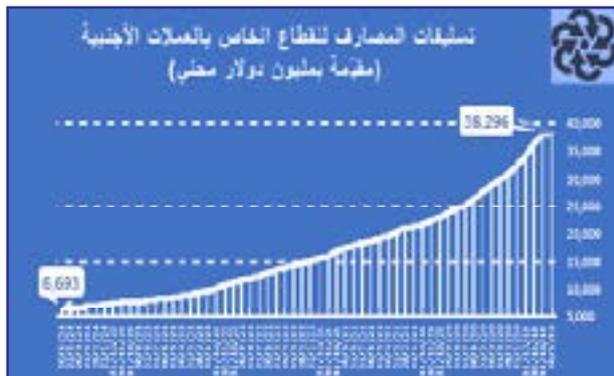
• الكتلة النقدية بالليرة

بلغت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، حوالي ٥١٢٢٦ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٥١٠٦٢ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

من جهتها، ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١١٤٩٣٦ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ١٠٧٤٧٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ و ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٦,٧ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤، موزّعة بين ٥,٨ مليارات للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٦,٨ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٧,٨٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٤. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وتستمرّ محفظة المصارف التجارية من سندات

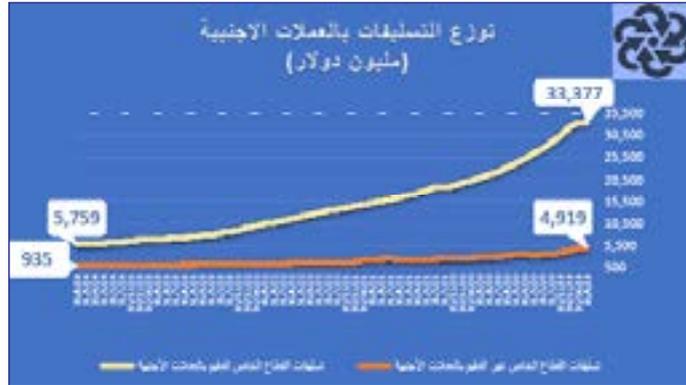
الخزينة بالليرة بالتراجع بحيث وصلت إلى ١٠٢٣٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ١٠٤٨٣ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٩٠,١ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٩٠,٣ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤ (٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣). مع الإشارة إلى أنّ هذه الودائع كانت في تراجع بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و ١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص





وبذلك، تكون نسبة التسهيلات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٧,٤٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٤.

• بقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، شبه مستقرة على حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية كل من أيار ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.

• استقرت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على حوالي ٤,٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤ كما في نهاية أيار ٢٠٢٤، كما استقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على حوالي ٢,٧ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

• بقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، شبه مستقرة على حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية كل من أيار ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة



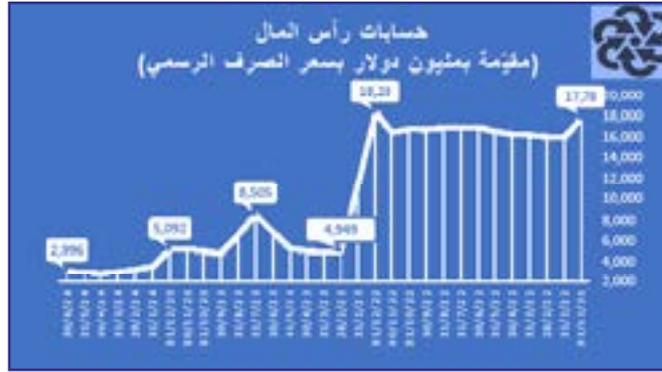
تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

• بلغت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعلاوات الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، حوالي ٨١,٧ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٨١,٦ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



نهاية حزيران ٢٠٢٤، و٢,٩ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

بلغت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، حوالي ٣,٠ مليارات دولار في



القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، كما انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية العام المذكور (وهو رقم قابل للتعديل).

بلغت القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤ وهو المستوى ذاته المسجّل في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقارنةً مع حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. يُذكر أنه وللشهر السادس على التوالي، لم يتم إصدار أي من فئات السندات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية حزيران ٢٠٢٤، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٣٧% مقابل ٦,٣٩% في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٣٠% في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩٣٥ يوماً (٢,٥٧ سنة) مقابل ٩٤٦ أيام (٢,٦٠ سنة) و١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنة)

في التواريخ الثلاثة على التوالي. على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد انخفضت إلى ٣٣,٦٢٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٤ مقابل ٤٨,٦٢٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦٤,٠٠٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٣). وفي حزيران ٢٠٢٤، راح هذا المعدل بين ١٠٪ كحد أدنى و ٩٥٪ كحد أقصى، وبالمعدل الشهري المثلث ٥٨,٣٥٪. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية ((Eurobonds ٧,٣٨٪) وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,٤٦٪ مقابل ١,٠٢٪ في الشهر الذي سبق (٠,٦٧٪ في حزيران ٢٠٢٣)، وارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٤,٨٩٪ مقابل ٤,٥٢٪ (٤,٢٤٪)

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%).

حزيران 2024	أيار 2024	حزيران 2023	
1,46	1,02	0,67	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
4,89	4,52	4,24	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
33,62	48,62	64,00	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

سبق (٥,٥٣٪ في حزيران ٢٠٢٣). وارتفع قليلاً متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment، إلى ٥,٣٣٪ في حزيران ٢٠٢٤ مقابل ٥,٣١٪ في الشهر الذي سبق (٥,٠٦٪ في حزيران ٢٠٢٣).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران ٢٠٢٤، استقرّ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على ٠,٠٥٪ شأنه في الشهر الذي سبق وفي حزيران ٢٠٢٣، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ١,٦٨٪ مقابل ٣,٢١٪ (٢,٠٢٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

وفي حزيران ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر ٥,٦٠٪ مقابل ٥,٥٩٪ في الشهر الذي

جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%).

حزيران 2024	أيار 2024	حزيران 2023	
0,05	0,05	0,05	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
1,68	3,21	2,02	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,60	5,59	5,53	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر
5,33	5,31	5,06	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

قد ارتفعت بمقدار ٥٩٦ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٤ مقابل انخفاضها بقيمة ٨٧٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وشملت هذه الموجودات في نهاية حزيران ٢٠٢٤ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٩٢٨ مليون دولار.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٥١٤٧ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤ مقابل ١٥١٠٥ ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٣١٦ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣. وعليه، تكون هذه الموجودات





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

حزيران 24	أيار 24	ك 23	حزيران 23	البيان
				الموجودات
7317573	7314402	1261744	1293786	الموفورات
9013	7738	7388	15153	- أوراق نقدية
7308560	7306664	1254356	1278632	- ودائع لدى مصرف لبنان
526403	533208	110105	122909	ديون على القطاع الخاص المقيم
11008	10070	11212	13782	- بالليرات اللبنانية
515395	523138	98893	109127	- بالعملات الأجنبية
214596	211542	44887	53997	ديون على القطاع العام
10237	10483	11436	11624	منها: سندات بالليرة
202090	198764	32872	41796	سندات بالعملات
2269	2294	579	577	ديون مختلفة
840797	836220	139286	136316	موجودات خارجية
83846	84145	14714	16642	- قروض على غير المقيمين
394453	395742	66906	65585	- قروض على مصارف غير مقيمة
223302	221418	37038	34314	- موجودات خارجية أخرى
76222	71694	11056	13083	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
62974	63222	9573	6693	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
204086	199792	116872	52839	القيم الثابتة
206865	212190	44324	66185	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
26112	27013	11522	20450	موجودات غير مصنفة
9336432	9334366	1728740	1746483	المجموع
				المطلوبات
6245334	6254794	1104207	1138593	ودائع القطاع الخاص المقيم
59850	53928	49198	64443	- ودائع بالليرة
6185484	6200866	1055009	1074149	- ودائع بالعملات الأجنبية
74257	76965	18272	19524	ودائع القطاع العام
1880590	1883705	317048	322360	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2863	2800	2852	3135	- بالليرات اللبنانية
1877726	1880905	314196	319225	- بالعملات الأجنبية
237634	239520	43270	49278	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
45436	45355	4395	4467	سندات دين
268184	258293	76374	102325	الأموال الخاصة
234790	224861	53759	88250	- أموال خاصة أساسية
33394	33433	22615	14075	- أموال خاصة مساندة
584998	575735	165173	109937	مطلوبات غير مصنفة
9336432	9334366	1728740	1746483	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

حزيران 24	أيار 24	ك1 23	حزيران 23	البيان
				الموجودات
2838142	2846226	432111	405551	الموجودات الخارجية :
1922207	1934415	287481	266191	- ذهب
(21477)	(21614)	(19165)	(17746)	(مقيم بملايين د.أ)
915935	911812	144630	139360	- عملات أجنبية
(10234)	(10188)	(9642)	(9291)	(مقيمة بملايين د.أ)
293	272	308	322	ديون على القطاع الخاص
13007	13268	14472	14549	سلفات للمصارف التجارية
1106	1109	1515	1574	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486773	1486745	249203	249276	سلفات للقطاع العام
3338790	3327599	647302	633796	فروقات القطع
565604	567116	139269	141189	محفظة الأوراق المالية
545	544	521	493	القيم الثابتة
148540	142991	118971		عمليات السوق المفتوحة المؤجلة *
			18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
13099	11176	3948	102254	موجودات غير مصنفة
8405899	8397047	1607620	1567085	المجموع
				المطلوبات
60417	58987	58096	81203	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7575744	7581216	1302617	1307388	ودائع المصارف التجارية
63082	59163	10474	10658	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
5339	5176	1527	2264	ودائع القطاع الخاص
433219	426931	185993	103749	التزامات تجاه القطاع العام
162444	162522	27363	25660	التزامات خارجية
(1815)	(1816)	(1824)	(1711)	(مقيمة بملايين د.أ)
64347	64347	14812	10728	التزامات خاصة طويلة الأجل
41307	38705	6739	25434	الأموال الخاصة
				مطلوبات غير مصنفة
8405899	8397047	1607620	1567085	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مبادضة على أدوات مالية وبالبلغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجلة».



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 23	ك1 23	أيار 24	حزيران 24
الكتلة النقدية M1	115873	85450	89933	93860
- النقد في التداول	65990	50600	51062	51226
- ودائع تحت الطلب بالليرة	49883	34850	38871	42634
الكتلة شبه النقدية	1096562	1076790	6255965	6243697
- ودائع أخرى بالليرة	16054	15338	17541	21075
- ودائع بالعملة الأجنبية	1080508	1061452	6238423	6222622
سندات دين	4038	3966	31930	32011
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	131927	100787	107475	114936
- بالليرات والعملة M3	1216473	1166205	6377828	6369569
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1236258	1191423	6398356	6389690
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	214717	252311	1795513	1744884
- الموجودات بالذهب	266191	287481	1934415	1922207
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(51474)	(35170)	(138902)	(177323)
وضعية القطاع العام المدينة	871335	790552	4575124	4584620
- ديون صافية على القطاع العام	237539	143251	1247525	1245829
- فروقات القطع	633796	647302	3327599	3338790
ديون على القطاع الخاص	133592	123712	614116	607188
- بالليرات اللبنانية	15140	12461	11591	12191
- بالعملة الأجنبية	118451	111251	602525	594996
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(3172)	(370)	(606925)	(567123)
المجموع	1216473	1166205	6377828	6369569

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
حزيران 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأمريكي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	99114.06	101175.70	100081.60	99477.60
الجنيه الاسترليني	113083.30	114461.60	113816.18	113083.30
الين الياباني	556.18	577.05	566.96	556.18
الدولار الكندي	64963.34	65538.96	65297.43	65290.34
الدولار الاسترالي	58971.55	59732.30	59465.29	59445.90
اليورو	95684.45	97456.55	96360.18	95756.05

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأمريكي

العملة	ايار 24				حزيران 24			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.25	1.28	1.26	1.27	1.26	1.28	1.27	1.26
الين الياباني	153.05	157.64	155.83	157.31	154.88	160.88	157.95	160.88
الفرنك السويسري	0.90	0.92	0.91	0.90	0.88	0.90	0.89	0.90
اليورو	1.07	1.09	1.08	1.08	1.07	1.09	1.08	1.07
أونصة الذهب	2302.88	2426.36	2350.47	2327.38	2294.08	2375.73	2327.79	2326.66

المصدر : Bloomberg.com



التحدّيات التي تواجه لبنان. وتهدف إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان من الوصول إلى الأسواق الدولية. تشمل الخدمات المُدرّجة محتوى التدريب عبر الإنترنت، والمعلومات التجارية الأساسية، وتسهيل الاتصال بأصحاب المصلحة، والمساعدة في إجراءات تسجيل الأعمال، ودعم التسويق. ويُعتبر هذا جزء من مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغرفة التجارة الدولية لدعم الأعمال التجارية في شمال لبنان وعاكراً.

حوالي ٦٠٠ مليون دولار فائض الموازنة

استناداً إلى التقرير الفصلي لبنك عوده، فقد بلغت المقبوضات التي أجبته الدولة اللبنانية 1,7 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024 مقابل 1,1 مليار دولار للمدفوعات، ليكون بذلك سجّل فائض بحوالي 0,6 مليار دولار في الفترة المذكورة.

PROPARCO تدعم الإدماج المالي لرواد الأعمال VITAS LIBAN

بحسب بيان صادر عن السفارة الفرنسية في لبنان، تكرّر PROPARCO دعمها لـ Vitas Liban، بعد أول عملية لها في كانون الأول 2020، وتهدف هذه الشراكة الجديدة، بشكل ضمان محفظة ARIZ TPE MINKA بقيمة 2 مليون يورو، إلى تغطية جزء من القروض التي تمنحها واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في البلاد، وزيادة فرص الحصول على التمويل للشركات اللبنانية الصغيرة جداً، في سياق الأزمة في النظام المالي المحلي، وبالتالي إحداث آثار إيجابية على رواد الأعمال واقتصاد البلاد.

وسيتم إنشاء دعم تقني لشركة Vitas، التي ترغب في زيادة دعم زبائنها من النساء، وزيادة حصة رائدات الأعمال في محافظتها.

“فيتش” تبقى لبنان عند مستوى RD Restrict- ed Default

أبقت وكالة “فيتش” للتصنيف الائتماني على تصنيف لبنان عند مستوى تعثر مقيّد RD، وأرقت تصنيفها بإعلان

مؤشر مديري المشتريات عند أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر

بلغ مؤشر مديري المشتريات (PMI)، الذي ينشره بلوم انغست، 48,3 نقطة في تموز 2024 مقارنة بـ 47,8 في الشهر الذي سبق. وهذا هو أعلى مستوى يتمّ تسجيله منذ ثلاثة أشهر. ويشير هذا الارتفاع إلى انتعاش طفيف في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني، رغم أنه لا يزال دون عتبة 50 نقطة المحايدة. ويعود التحسّن في مؤشر مديري المشتريات بشكل رئيسي إلى نمو المؤشرات الفرعية، وهي الإنتاج والطلبات الجديدة. كما ساهم ارتفاع مؤشر طلبيات التصدير الجديدة في إنعاش الإقتصاد، وكذلك تدفق السياح والمغتربين الذي شجع، إلى حد ما، الطلبات الجديدة.

ورشة عمل للتعاقي الإقتصادي حول الصناعة والزراعة

ضمن إطار العمل على دعم استراتيجية شاملة للتعاقي الإقتصادي في لبنان ووضع الأساسيات لإصلاح البنية التحتية والنمو المستدام، عُقدت ورشة العمل الثانية المتعلقة بقطاعي الصناعة والزراعة بعد ورشة العمل الأولى حول الاتصالات والطاقة. وتأتي ورش العمل هذه التي يقيمها رئيس لجنة الإقتصاد النيابية للتضير لرؤية إقتصادية ستكون موضوعة في خدمة الإقتصاد الوطني وخارطة طريق لمستقبل الإقتصاد، وسوف تثمر استراتيجية شاملة للتعاقي الإقتصادي بعد التوصل إلى حلول وتوصيات نحو نمو مستدام مرتكزاتها تحديث البنية التحتية والخدمات العامة ورفع مستوى المعيشة.

“الغرفة للتصدير” منصة لمساعدة المصدرين

افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وشمال لبنان في طرابلس، منصة إلكترونية لدعم المصدرين اللبنانيين، حسب ما نُشر على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يُطلق على المنصة اسم “الغرفة للتصدير” ويمكن الوصول إليها عبر موقع مخصّص، وستتم إدارتها من قبل غرفة التجارة والصناعة والزراعة الدولية. وتمّ تصميمها لتحسين العمليات التجارية وتوسيع الوصول إلى الأسواق في سياق

خفضته مجدداً إلى C في الشهر ذاته نتيجة تفاقم الأوضاع المالية والإقتصادية. وفي وقت لاحق من العام ذاته، أصبح تصنيف لبنان عند RD بعد الإعلان عن تعليق دفع الديون السيادية. وفي عام 2022، أكدت فيتش تصنيف RD للبنان في تقاريرها، مشيرة إلى المشاكل الإقتصادية الكبيرة، بما في ذلك نقص احتياطات العملات الأجنبية وتعدّد أسعار الصرف وارتفاع التضخم.

أفق وتحديات الإقتصاد الرقمي في لبنان

عُقد في المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، لقاء حوار حول "أفق وتحديات الإقتصاد الرقمي في لبنان". في ظل "أهمية التحول الرقمي" يذكر أن: "لبنان كان السباق في العالم العربي في هذا المجال".

في عام 2001، وضعت الإستراتيجية الحكومية للتحوّل الرقمي، لكن ما زالت عالقة في الأدرج، وهي تحتاج إلى مراسيم، كما وضعت أخيراً خطة 2020 - 2030 عن رؤية التحول التكنولوجي. وكذلك، وضعت لجنة التكنولوجيا في المجلس الإقتصادي في عام 2019 استراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار من أجل التنمية المستدامة في لبنان. يعتمد الإقتصاد الرقمي في شكل أساسي، على التكنولوجيا الرقمية، "مشيراً إلى أن "حجم هذا الإقتصاد عالمياً يبلغ حوالي 17% من الناتج المحلي، أي حوالي 20 تريليون دولار"، إلا أن حجم الإقتصاد الرقمي في الناتج المحلي اللبناني لا يتجاوز 1,5% أي بين 200 و250 مليون دولار في لبنان بالمقارنة مع حوالي 17% من الناتج المحلي".

"يؤدي الإقتصاد الرقمي دوراً محورياً في فتح آفاق جديدة لتعزيز النشاط الإقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب، حيث يوفر الإقتصاد الرقمي بيئة حاضنة لنمو مختلف القطاعات الإقتصادية، من خلال تعزيز كفاءة الإدارة وتحسين الوصول إلى الخدمات. كما يساهم في تمكين رواد الأعمال وتشجيع الإستثمار، ودعم النمو الإقتصادي القائم على المعرفة".

توقفها عن إصدار تصنيف للبنان لعدم وجود معلومات كافية. فالحكومة اللبنانية توقفت عن نشر الحسابات القومية والبيانات المالية، والمتاحة فقط حتى عام 2021. وقالت الوكالة إن تأكيد معدّل التخلف عن السداد بالعملية الأجنبية الطويل الأجل عند مستوى «RD» يعكس استمرار لبنان عن تخلفه عن سداد سنداته الحكومية الطويلة الأجل بالعملية الأجنبية، بعد فشل الدولة السيادية في دفع أصل اليوروبندز التي استحقّت في آذار 2020.

واعتبر التقرير أن عدم خدمة أرصدة الديون السيادية لمصرف لبنان يؤكّد أن الحكومة لم تستأنف دفع الفوائد على حيازات مصرف لبنان من الأوراق المالية بالعملية المحلية الصادرة عن الحكومة، ولا تزال خدمة الديون بالعملية المحلية المستحقة لدائنين من القطاع الخاص قيد الخدمة، ولم تطلب السلطات إعادة هيكلة الديون بالعملية المحلية.

إن حالة "التوقف عن الدفع المقيدة" (Restricted De-) fault) التي تصنّفها وكالة فيتش برمز (RD) تعني أن المُصنّف قد فشل في الوفاء ببعض التزاماته المالية، لكنه لم يتوقف عن الدفع بشكل كامل لكل التزاماته. هذا التصنيف برأيه "يعكس وضعاً مالياً حرجاً للمصنّف". ويشير إلى "أن هناك احتمالاً كبيراً لتوقف كامل عن الدفع إن لم تتحسن الأوضاع المالية".

تصنيف لبنان الائتماني من قبل وكالة فيتش شهد تدهوراً ملحوظاً على مدار العقد الماضي، حيث خُفض تدريجاً وصولاً إلى تصنيف "التوقف عن الدفع المقيدة" (RD) في عام 2020. فتصنيف لبنان من تدرّج خلال السنوات الأخيرة وفقاً لتراجع وضع المالية العامة والقدرة على استدامة خدمة الدين.

في عام 2016 كان تصنيف لبنان من قبل فيتش عند مستوى B، في آب 2019، خُفضت فيتش تصنيف لبنان إلى CCC بسبب تزايد المخاطر على قدرة الحكومة على خدمة ديونها، وفي آذار 2020، خُفضت التصنيف إلى CC، ثم



منتدى محلي - دولي في بنك عودة حول اقتصاد لبنان

عُقد في المقر الرئيسي لبنك عودة منتدى اقتصادي بعنوان "الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان: الوضع الحالي، التحديات المقبلة والآفاق القريبة الأجل"، تحدّث فيه الرئيس التنفيذي لبنك عودة الأستاذ خليل الدبس، ونائب حاكم مصرف لبنان الدكتور سليم شاهين، والممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في لبنان الدكتور فريدريكو ليما، وممثلة بنك الإستثمار الأوروبي في لبنان الدكتورة كريستينا ميكولوا، وعميد كلية إدارة الأعمال والإدارة في جامعة القديس يوسف الدكتور فؤاد زمكحل، وكبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث في بنك عودة الدكتور مروان بركات.

وقال الأستاذ خليل الدبس في كلمته أنّه في ظل هذا المنعطف الدقيق الذي تشهده البلاد، تظهر الحاجة إلى رزمة من الإصلاحات الجذرية عوضاً عن المعالجات الظرفية، بحيث من الضروري إنشاء برنامج إعادة هيكلة يشمل إصلاح القطاع العام، وتعزيز الحوكمة والنظام القضائي، وإصلاح النظام الضرائبي وغيره. في هذا السياق، يبرز صندوق النقد الدولي كشريك هام. فدور صندوق النقد الدولي لا يقتصر فقط على كونه ممول بل يبرز كوسيط من شأنه أن يساهم في استعادة الثقة، وتسريع عملية النهوض، وتأمين أعلى معايير الإصلاح، وضمان عودة الإستثمار. وأضاف أنّ الوجه الإيجابي الذي نلحظ في يومنا هذا هو القطاع الخاص في لبنان، والذي لم ينجح فقط في الصمود بل أيضاً في التأقلم مع محيط صارت الأحداث غير المتوقعة فيه قاعدة وليس إستثناء. إن هذا القطاع يحتاج إلى الدعم والتمويل لمواجهة الإقتصاد الموازي وغير الشرعي الآخذ في النمو، الأمر الذي يتطلب التأسيس لنظام مصرفي يقوم بكامل وظائف الوساطة وقادر على الحد من الإقتصاد النقدي المحفوف بالمخاطر وتأمين الأرضية اللازمة للنهوض المنشود في البلاد بشكل عام.

كما ألقى الدكتور سليم شاهين كلمة جاء فيها أن أبرز أهداف مصرف لبنان هي توحيد سعر الصرف والحدّ من تقلبية الليرة اللبنانية مقابل الدولار، والحفاظ

على الإحتياطيات بالعملات، وتعزيز القطاع المصرفي، وحماية حقوق المودعين، وتطبيق متطلبات صندوق النقد الدولي من مصرف لبنان، والأهم من كل ذلك الحفاظ على استقلالية المصرف المركزي. وأضاف الدكتور شاهين أنّ المتطلبات الرئيسية لتأمين مستقبل أفضل تتمحور حول تعزيز دور المحاسبة من خلال النظام القضائي اللبناني، وإصدار قانون شامل لإعادة هيكلة المصارف وسد الفجوة المالية، وإعادة هيكلة القطاع العام وتنظيم مصروفاته بشكل فعال، لافتاً إلى أنّ تطبيق هذه المتطلبات الثلاث إنما يمهّد الطريق أمام النهوض الإقتصادي الذي طال انتظاره.

كذلك، ألقى الدكتور مروان بركات كلمة جاء فيها أنّ التوقعات في غضون عام تتمحور حول ثلاث سيناريوهات: أولاً السيناريو الإيجابي مع احتمال تحقق بنسبة 20% والذي يعتمد على إنهاء الحرب سريعاً، وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة فاعلة وكفؤة، وإطلاق عجلة الإصلاحات، والتوصل الى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، ما يؤدي إلى ارتفاع نسب النمو واحتواء التضخم وتعزيز الإحتياطيات وميزان المدفوعات. ثانياً، السيناريو السلبي مع احتمال تحقق بنسبة 30% والذي يفترض توسع نطاق الحرب على الأراضي اللبنانية ما يؤدي إلى انكماش كبير في الناتج واستفحال التضخم. أما السيناريو الثالث فهو السيناريو الوسطي مع احتمال تحقق بنسبة 50% والذي يفترض مراوحة للأوضاع الراهنة. وأضاف الدكتور بركات أنه نظراً للمفارقات الملحوظة بين هذه السيناريوهات الثلاث، فإننا نأمل أن يعود الإستقرار إلى جنوب لبنان وأن يترفع السياسيون عن مصالحهم الشخصية الضيقة، وأن يعزوا القواسم المشتركة فيما بينهم وأن يخفصوا من حدّة تجاذباتهم، وأن يمضوا قدماً باتجاه تأمين الأرضية الخصبة لتطبيق الإصلاحات بشكل عام.

إلى ذلك، تحدّث الدكتور فؤاد زمكحل في كلمته عن الواقع غير النمطي الذي يشهده لبنان والذي أصبح أمراً واقعاً (New Normal) بفعل الأزمة، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 50 مليار دولار الى 20 مليار دولار. وتطرق الى الحاجة الملحة لتحقيق نمو في الإستثمار من

التراتبية (Hierarchy of claims)، مع العلم ان ذلك لن يكون كافياً بمطلق الأحوال بسد الثغرة الكبيرة. ونوه الدكتور ليما بالإصلاحات التي تم تطبيقها حتى الآن في مصرف لبنان على صعيد وقف تمويل الدولة والحد من تعددية أسعار الصرف ووقف العمل بمنصة "صيرفة"، لكنه رأى أنها غير كافية لتأمين الديمومة في المدى الطويل. وختم بأن أي برنامج إصلاحي ينبغي أن يكون ملائماً سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً.

وقالت الدكتورة كريستينا ميكولوا في كلمتها بأنه لا بد من استعادة الثقة بين لبنان والمستثمر، وتشجيع الشركات الأكثر ابتكاراً للبقاء داخل لبنان وعدم التوجه إلى الخارج، وتعزيز التعامل مع المصارف اللبنانية. ورأت أنه في حين تم تحقيق توازن نسبي في المدى القصير، إلا أنه يبقى غير مستدام في المدى الطويل. وذكرت الدكتورة ميكولوا أن حجم محفظة بنك الاستثمار الأوروبي في لبنان كان قد بلغ 1,2 مليار دولار قبل اندلاع الأزمة في العام 2019 ويبقى الاهتمام مستمراً في تمويل المؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

داخل الأزمة، وإستعادة دور الوساطة للقطاع المصرفي في تمويل المؤسسات والأفراد قبل التوصل إلى إعادة هيكلية تامة. وأضاف زمكحل أن بعد خمس سنوات على اندلاع الازمة ولبنان ما زال غارقاً فيها علماً ان الأزمة عادة تكون على المدى القصير وليس على المدى الطويل. وقال ان الحل يبدأ بان تعترف الدولة اللبنانية بقسط من الخسائر التي تقدر بما يوازي 70 مليار دولار وجدولتهما على السنوات العشر القادمة، مع مساهمة كذلك من قبل القطاع المصرفي اللبناني.

وقال الدكتور فريديريكو ليما أنه في حين لم تتخذ خطوات كافية بشأن الإصلاحات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، إلا أنه في الوقت نفسه لم يظهر برنامج آخر بديل. وشدد على دور القطاع المصرفي والقطاع الخاص في تحقيق النهوض المنشود. ورأى بأنه فيما يتعلق بالمساهمة المصرفية في الخسائر الاجمالية، لا بد للمساهمين في المصارف بالدرجة الأولى أن يتحملوا الأعباء، ومن ثم يأتي من بعدهم الديون المرؤوسة، وأخيراً المودعين، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تغيير هذه



الخيارات لإضعاف الدولار

الحلفاء، وهو ما كان يرغب به الكونغرس. إلا أن شركاء أميركا التجاريين أصبحوا أكثر تنوعاً وعدداً وعدائية ممّا كانوا عليه في الثمانينات، ولن يكونوا كثيرين هذه المرة على استعداد لمساعدتها.

وبدلاً من ذلك يمكن لوزارة الخزانة أن تتصرّف من تلقاء نفسها، وتبيع الدولارات لشراء العملات الأجنبية. ولكن هذا قد يكون مكلفاً. ففي فترة 2014 - 2017، أنفقت الصين، التي تفرض ضوابط قوية على رأس المال ولديها سوق صرف أجنبي أضيق، تريليون دولار، أو ما يعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، سنوياً في محاولة لدعم قيمة عملتها. وتسجّل الولايات المتحدة عجزاً عاماً كبيراً. فاقتراض مبالغ ضخمة لشراء العملات الأجنبية فقط قد لا يكون جذاباً، خاصة إذا كانت الأموال مقيدة بسقف الديون ويمكن أن تمّول التخفيضات الضريبية.

ربما سيحاول ترامب وفانس إيجار بنك الاحتياطي الفيدرالي على التحرك. إن السياسة النقدية المستقلة لم تكن من الأمور التي اهتمّ بها ترامب كثيراً على الإطلاق. في فترة ولايته الأولى، غالباً ما لجأ إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتوبيخ بول بسبب بطئه في خفض أسعار الفائدة. إذا أمكن حث البنك المركزي على طباعة الدولارات أو خفض أسعار الفائدة، فمن المحتمل أن يساعد ذلك في خفض قيمة الدولار. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يتم إرغام بول على القيام بذلك، كون الأمر يؤدي إلى التضخم، مع العلم أن عليه أن يبقي هذا المعدل منخفضاً ومستقرّاً.

تتمثل الأداة الوحيدة الأخرى بوضع نوع من الضوابط على رأس المال. ويصعب التصديق أن تنفّذ أميركا هذا النوع من القيود التي تفرضها الصين، ولكنها قادرة على جعل تدفّقات رأس المال أقلّ حرية بعض الشيء، من خلال فرض ضريبة على المشتريات الأجنبية للأصول المالية الأميركية مثلاً. وقد طرح هذه الفكرة الممثل التجاري لترامب خلال فترة ولايته الأولى، كأداة لخفض العجز التجاري. وقد يكون له أيضاً عواقب غير مرحّب بها، بما في ذلك رفع عائدات السندات الحكومية أو دفع أسعار الأسهم إلى الانخفاض. وبالنظر إلى أن ترامب يحب إصدار الديون الحكومية

في أيلول 1985، بعد ثمانية أشهر من بدء رونالد ريغان فترة ولايته الثانية، اجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من أميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا الغربية في فندق بلازا في نيويورك، وناقشوا سبل خفض قيمة الدولار، الذي ارتفع بنحو 50% على أساس الوزن التجاري بين عام 1980 وتاريخ تنصيب ريغان للمرة الثانية. وأعربت دول أخرى عن قلقها في ظلّ ارتفاع كبير في العجز التجاري الأميركي. وبعد أن أعلنت المجموعة أن الرفع المنظم للعملات غير الدولار أمر مرغوب فيه، وأنها مستعدة للتعاون بشكل أوثق لتشجيع ذلك، انخفض الدولار بشدة ليعود إلى ما كان عليه في عام 1980.

وعلى الرغم من النجاح الظاهري الذي حقّقه "اتفاقيات بلازا"، لم يعد التدخل في تحديد مسار العملة مقبولاً. وكانت الأولوية للرغبة في السيطرة على السياسة النقدية، كوسيلة لإبقاء التضخم منخفضاً. ومن غير الممكن لدولة ما أن يكون لديها سياسة نقدية مستقلة، وحساب رأسمالي مفتوح، وسعر صرف ثابت، وحتى أن اختيار اثنين من الثلاثة، والتأثير على الثالث ليس بالأمر الأسهل بكثير. إن أسواق العملات واسعة وعميقة وسائلة. وقد تغلّب تجار الصرف الأجنبي على صنّاع القرار السياسي.

ومع ذلك، فإن هذا قد لا يمنع إدارة ترامب الثانية من المحاولة. فدونالد ترامب يحبّ معظم الأشياء القوية – الرجال الأقوياء، والحدود القوية، والسياسة القوية تجاه الصين – ولكنه لا يحب العملة القوية حسب ما أعلن عام 2019، كونها تقوّض الصناعة الأميركية بحسب اعتقاده. ويوافق على هذا الأمر نائبه الجديد J.D. Vance. وقد توجّه الرئيس بسؤال إلى رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، عن وجود جوانب سلبية لامتلاك العملة الاحتياطية العالمية بعدما ما لمس القاعدة الصناعية المجوّفة والاستهلاك الكثيف للواردات الأميركية العديم الفائدة في الغالب.

عن التكتيكات التي يمكن أن يستخدمها البيت الأبيض ترامب-فانس لخفض الدولار، من غير المرجح تكرار اتفاقيات بلازا، وتم الاتفاق كحلّ بديل على فرض الرسوم الجمركية أو غيرها من تدابير الحماية التجارية على

20%. وبحلول نهاية الثمانينات، انتصرت المعركة وتم تخفيض أسعار الفائدة بشكل حاد. ويبدو أن قصة مماثلة تحدث في الولايات المتحدة الآن. وبعد أكثر من عامين من السياسة النقدية المتشددة، يبدو أن التضخم بدأ بالانحسار أخيراً. وقد يتبع ذلك قريباً تخفيضات في أسعار الفائدة وضعف العملة.

المصدر: **The Economist** النسخة الإلكترونية، 25 تموز 2024.

ويفتخر بسوق الأوراق المالية القوية، فإن مثل هذا الإجراء قد يثنيه عن ذلك.

وإذا لم تفعل إدارة ترامب الثانية أي شيء، فقد تكون محظوظة. بقي التساؤل منذ فترة طويلة عما إذا كانت اتفاقيات بلازا هي التي دفعت الدولار إلى الانخفاض حقاً. وقد شجعت المواجهة التي شنها بنك الاحتياطي الفيدرالي على التضخم قوة العملة في أوائل الثمانينات، حيث خاضها بمعدلات فائدة مرتفعة جداً بلغت نحو



أغنى دول العالم في العام ٢٠٢٤

(التي تحتل المرتبة الأولى) وسويسرا (الثانية). وعند الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار المرتفع، تصبح الولايات المتحدة الأمريكية في المركز التاسع، وإذا أخذنا أيضاً أيام العمل الطويلة والإجازات المحدودة في الاعتبار تصبح في المرتبة العاشرة.

وكانت النتائج بالنسبة للصين - ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة المطلقة للنتائج المحلي الإجمالي - أكثر وضوحاً: فقد تراجعت إلى المرتبة 69 من حيث الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد، والمرتبة 75 بالأسعار المحلية، والمرتبة 97 بعد احتساب ساعات العمل. وتظهر سنغافورة وبروناي بعضاً من أكبر الاختلافات بين كل مقياس، وشهدت ماكاو، وهي منطقة إدارية خاصة في الصين، أكبر زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد مقارنة بالعام الذي سبق.

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بوروندي 200 دولار فقط في السنة، وهو أدنى مستوى في أي دولة في التصنيف. وهي تبقى في المركز الأخير حتى بعد التكيّف مع أسعارها الرخيصة وساعات العمل الأقل من المتوسط (ما يُقارب نصف عدد السكان هم ما دون الـ 14 عاماً). وتأتي سيراليون أو جمهورية أفريقيا الوسطى

يقارن التصنيف السنوي لمجلة "The Economist" بين الاقتصادات بثلاث طرق مختلفة. قد يكون من الصعب تصنيف البلدان بين غنية وفقيرة. وتتأثر المقاييس، مثل الناتج المحلي الإجمالي، بحجم السكان (المزيد من الناس يعني عموماً ناتج محلي إجمالي أعلى). لكنّ التكيّف مع عدد السكان وحده لا يكفي. إنّ الدخل بالدولار لكل شخص لا يضع في الاعتبار الاختلافات في الأسعار بين البلدان (على سبيل المثال، سوف تكلفك وجبة بيج ماك في بعض الأماكن أكثر من غيرها، حتى بعد تحويلها إلى دولارات. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار الإنتاجية (الإنتاج الإجمالي لكل ساعة عمل).

للحصول على صورة أكثر اكتمالاً، تقوم مجلة الإيكونوميست بتصنيف البلدان وفقاً لثلاثة مقاييس: الدخل بالدولار للشخص الواحد، والدخل المعدّل وفقاً للأسعار المحلية (المعروف باسم تعادل القوة الشرائية)، والدخل عن كل ساعة عمل. تعرف على ترتيب كل دولة أدناه.

لنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية أولاً. فالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي هو الأكبر بأسعار صرف السوق منذ أكثر من قرن من الزمن. ولكن من حيث دخل الفرد، فإنّ ترتيبها ينخفض إلى المركز السادس، خلف لوكسمبورغ

رسمية كبيرة، مما يجعل قياس ناتجها المحلي الإجمالي وساعات العمل فيها أكثر صعوبة.

بعد بوروندي، اعتماداً على المقياس المعتمد. مع العلم أن البلدان الفقيرة تميل أن تكون لديها اقتصادات غير

البلدان العشرة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العام ٢٠٢٣

البلد	الناتج المحلي السنوي للفرد - بالدولار الأمريكي
-1 لوكسمبورغ	128000
-2 سويسرا	100000
-3 قطر	88200
-4 النرويج	88000
-5 سنغافورة	84700
-6 الولايات المتحدة الأمريكية	81700
-7 إيسلندا	78800
-8 الدنمارك	68000
-9 هاكاو	66800
-10 استراليا	64700

المراجع: The Economist- July 4th 2024.





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

